

المغرب يرفض رهن البرلمان الافريقي لسياسة جنوب أفريقيا

محمد مامون العلو

الرباط - وجّه رئيس المغرب العربي الحبيب المالكي انتقادات لاذعة إلى رئيس البرلمان الأفريقي على خلفية أحداث شهدتها البرلمان الذي يعد أحد هيكل الاتحاد الأفريقي ما يعكس استمرار التوتر بين الرباط وبريتوريا.

ويرجع ذلك التوتر إلى ما تروجه جنوب أفريقيا عن أطروحات جبهة البوليساريو الانفصالية وهو ما يثير حفيظة المغرب الذي حقق نتائج ميدانية ودبلوماسية هامة ضد الجبهة.

وقال المالكي في كلمة له على هامش انطلاق أشغال اللقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات الأفريقية في مجلس النواب المغربي في الرباط إن "بعض الفصائح ميزت الدورة الأخيرة في برلمان مجلس عموم أفريقيا، في الدورة الأخيرة في جنوب أفريقيا، الجميع تابع وواكب تلك الممارسات التي تنافي البناء الديمقراطي لقرتنا ما جعل من هذه التجربة تجربة بائسة، لا علاقة لها بما عشناه سابقا في القارة".

ويشير بذلك المالكي إلى جلسة انتخاب رئيس البرلمان الأفريقي التي انعقدت في يونيو الماضي، وشهدت سجالات وعنفًا وعراكا بين ممثلي جنوب أفريقيا والمغرب، فيما واجه برلمانيو جنوب أفريقيا اتهامات بمحاولة سرقة صندوق التصويت بعدما فقد حليفهم من زيمبابوي حظوظ نيل منصب رئيس البرلمان أمام مرشحة دولة مالي البرلمانية عائشة سيبي.

وأبدت آنذاك البرلمانية عن المغرب مريم أوحساني بالتصدي لعملية خطف الصندوق أثناء عملية التصويت، لمنع انتهاك العملية الديمقراطية من قلب البرلمان الأفريقي ليتم الإعلان عن تعليق الأشغال وبالتالي تأجيل انتخاب رئيس البرلمان.

ويرى مراقبون أن جنوب أفريقيا تحاول استغلال البرلمان الأفريقي للترويج لأطروحات البوليساريو وهو ما يجعل المغرب يتحرك للتصدي لها.

وقال الخبير المغربي في القانون الدولي ونزاع الصحراء صبري الحو إن "جنوب أفريقيا تريد استغلال منصة البرلمان الأفريقي للمرافعة على ملف الانفصال البوليساريو لكن مكاسب المغرب وانتصاراته على أكثر من صعيد ستفيد الدبلوماسية المغربية في التخلص من أعباء مناقشة ملف الصحراء في المغرب".

وأوضح أن ذلك "مناسبة ودأخل أجهزة الاقتصاد الأفريقي".

وأوضح الحو في تصريح لـ "العرب" أن "هناك توجه للقطع مع التشويش الذي تخلقه جنوب أفريقيا وحلفاؤها في البرلمان الأفريقي وذلك بهدف درء أي خروقات أو تعسف من بعض موظفي الاتحاد الأفريقي واستقوائهم بمواقفهم ضد المغرب".

وأكد المالكي "أن الدورة الأخيرة للبرلمان الأفريقي تميزت بالعنف الجسدي واللفظي والتهديد بقتل برلمانيات وبرلمانيين" مشددا على أن هذا يتنافى مع القيم المشتركة للتاريخ الإنساني، الذي يرتكز على القيم والأخلاق والانفتاح والتسامح.

وأشار المالكي إلى أنه لا يمكن لرئيس البرلمان الأفريقي بالنيابة شارو مبيرا أن يتدخل في عملية انتخاب الرئيس الجديد، مؤكدا على أن هذا المنصب يفترض فيه "الاقتصار على تصريف الأعمال إلى حين انتخاب رئيس جديد وفق ما ينص عليه النظام الداخلي للبرلمان".

وفي سياق هذه الضغوط التقى الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان التونسي ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، الذي يعد أحد أبرز حلفاء النهضة في الحزام السياسي الداعم للمشيبي.

وفي سياق هذه الضغوط التقى الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان التونسي ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، الذي يعد أحد أبرز حلفاء النهضة في الحزام السياسي الداعم للمشيبي.

وفي سياق هذه الضغوط التقى الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان التونسي ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، الذي يعد أحد أبرز حلفاء النهضة في الحزام السياسي الداعم للمشيبي.

وفي سياق هذه الضغوط التقى الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان التونسي ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، الذي يعد أحد أبرز حلفاء النهضة في الحزام السياسي الداعم للمشيبي.

الغنوشي يضغط على المشيشي لإنقاذ مبادرة حزبه بشأن الحكومة

رئيس النهضة يسعى لإرغام رئيس الحكومة على إجراء تعديل وزاري جديد



هل يرضخ المشيشي لضغوط النهضة؟

في قيادة من النهضة لم تتردد مؤخرا في توجيه سهام نقدتها للثنائي المذكور.

وقال الحاجي إن "الخلافات الحادة تخدم على المشهد، فالنهضة وقلب تونس يريدان ضمانات من المشيشي من أنه لن يتسكل حزبا جديدا ولن يترشح إلى الانتخابات المقبلة، خاصة بعد تأكدهما من أنه أحاط نفسه ببعض الوجوه التي يعتبرها هؤلاء مثيرة مثل طلبة التجمع سابقا ويشمل هؤلاء مستشارين للمشيبي".

لكن أوساطا تونسية اعتبرت أن مطالبة النهضة بإقالة وجوه في الحكومة ليست بمعزل عن الدعوة إلى تشكيل حكومة جديدة سياسية، حيث يصعب كلاً الموقفين في تحقيق الحركة هدفين يخدمان أجنداتهما: إما فرض خضوع المشيشي التام لها مع عدم تحمل مسؤولية حصيلة حكومته، وإما تسلم مقاليد الحكم مباشرة من خلال حكومة سياسية.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكى إن "النهضة تريد أن تكون متواجدة مباشرة في المناصب الهامة، ومراقبة عمل الحكومة".

وأردف المليكى في تصريح لـ "العرب" أن "النهضة لها هدفان من وراء ذلك تريد تحقيقهما: تسعى إلى قطع الطريق بمسؤولين تابعين لها جرى تعيينهم سابقا وعدم فتح ملفات متعلقة بها، وهي تريد أيضا أن يكون وجودها واضحا في الحكم".

إصلاح الوطني (18 نائبا من أصل 217) برئاسة حسونة الناصفي والتي صعدت مع الغنوشي خلال الأيام الأخيرة بشكل لافت.

ويرى مراقبون أن النهضة لجأت إلى الضغط على المشيشي بعد بروز بوادر فشل مقترحها بشأن تشكيل حكومة سياسية، وهو مقترح اعتبرته أوساط تونسية مناورة جديدة من الحركة.

واعتبر المحلل السياسي هشام الحاجي أن "حركة النهضة متوجسة من فشل مبادرتها، خاصة أن حزام المشيشي السياسي وهم حلفاء النهضة يقرب من التفكك، لذلك اعتقد أن اللقاء يبعث برسائل متعددة الاتجاهات".

وأضاف الحاجي في اتصال هاتفي مع "العرب" أن "المفروض أن لقاء بمثل هذه الأهمية أن يعقبه بيان أو تصريحات تبين للراي العام الحد الأدنى من محتواه، اللقاء وصف بالطارئ والعاجل وتطرق لمسائل خلافية بالأساس، هو ليس لقاء لمواجهة فايروس كورونا بل هو لقاء مناقشة مسائل خلافية بين الأحزاب الحاكمة".

ويبدو أن من بين تلك المسائل بعض المغربين من المشيشي والذين تنزعج منهم النهضة، حيث تصاعد الحديث خلال الساعات الماضية عن مطالبة الغنوشي للمشيبي بإقالة كل من وليد الذهبي مستشار رئيس الحكومة وكذلك معز المقدم وهو رئيس ديوان المشيشي، وفتح ذلك الحديث الباب واسعا أمام التاويلات خاصة أن

أنه ما زال متمسكا بتعديله الوزاري، الذي رفضه الرئيس قيس سعيد والذي شمل 11 حقيبة وزارية.

وبالرغم من أن الأطراف التي اجتمعت الجمعة في منزل الغنوشي لم تعلن رسميا عن مخرجات الاجتماع أو فحواه، إلا أن قيادات من النهضة توقعات أن يكون قد تمحور حول مسألة الحكومة.

وقال النائب البرلماني عن النهضة محمد القوماني "ليست لدي تفاصيل اللقاء لكن أتوقع أنه تناول مسألة المشاورات مع الأحزاب الحليفة ومختلف الفعاليات السياسية للبحث عن صيغة تكوين حكومة سياسية كما اقترحت النهضة ذلك برئاسة المشيشي".

وأضاف القوماني في تصريح لجريدة "الصباح" المحلية أن "الخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها تونس هي من أهم النقاط، وأحد أبواب الخروج منها هو تطوير الحكومة الحالية لأدائها والاتجاه إلى حكومة تمثل الأحزاب وتخرجنا من أزمة التعديل الوزاري المعطل منذ 6 أشهر".

ويعكس حديث القوماني رهان النهضة على الضغط على المشيشي لترؤس الحكومة السياسية التي دعت إليها، وذلك بعد أن اختبرت نوايا بقية الأطراف السياسية التي أعربت عن رفضها لمقترحها.

ولم يقتصر رفض مقترح النهضة على الأحزاب المعارضة داخل البرلمان على غرار حركة الشعب والتيار الديمقراطي، بل شمل أيضا حلفاءها على غرار كتلة

لجأت حركة النهضة الإسلامية في تونس إلى الضغط على رئيس الحكومة هشام المشيشي، بعد أن برزت بوادر فشل مبادرتها الرامية لتشكيل حكومة سياسية جديدة، في مسعى لإرغام الرجل على تنفيذ أجنداتها من خلال ترؤس الحكومة التي تريدها عبر إجراء تعديل وزاري جديد يحول الحكومة الحالية إلى "حكومة سياسية" ما ينذر بالمزيد من تازم المشهد السياسي في البلاد، لاسيما إذا رفض الرئيس قيس سعيد هذه المساعي.

تونس - دفع رئيس حركة النهضة الإسلامية في تونس راشد الغنوشي بتحركات جديدة تستهدف إنقاذ مبادرة حزبه لتشكيل حكومة سياسية، حيث يحاول الغنوشي تكريس ضغوط على رئيس الحكومة الحالي الذي يرفض الفكرة، إلى جانب مكونات من الحزام الداعم له.

وفي سياق هذه الضغوط التقى الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان التونسي ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، الذي يعد أحد أبرز حلفاء النهضة في الحزام السياسي الداعم للمشيبي.



وفيما لم تخرج حيثيات الاجتماع إلى العلن، فإن مصادر سياسية تونسية أكدت أنه تم التطرق إلى مسألة تشكيل الحكومة السياسية التي طرحها الغنوشي، مشيرين إلى أن الغنوشي يضغط على المشيشي في سياق مناوئته بهدف دفعه إلى القبول بمقترح حكومة سياسية يرأسها.

وقالت تلك المصادر إن الهدف من تلك الضغوط هو إرغام المشيشي على إجراء تعديل وزاري جديد يحول الحكومة الحالية إلى حكومة سياسية، وهو ما لا يتواءم مع رؤية المشيشي الذي أكد سابقا

إخوان الجزائر يسجلون خسارة في البرلمان بعد خسارة الحكومة

انتخاب النائب المستقل إبراهيم بوغالي رئيسا للمجلس الشعبي

الجزائر - واجه إخوان الجزائر انتكاسة جديدة مساء الخميس بعد خسارتهم رئاسة البرلمان، وذلك بعد أيام من تلقيهم صدمة في الانتخابات التشريعية التي راهنوا عليها لقيادة الحكومة والسيطرة على البرلمان.

295 صوتا حصل عليها بوغالي متقدما على مرشح حركة حماس الإخوانية أحمد صادق الذي حصد 87 صوتا

وكشف مقري أن "العرض الذي تلقاه الحزب لدخول الحكومة لا يسمح لنا بالتناقص في المسارات السياسية والاقتصادية وفق ما تعهد به لنا نحن، الأمر الذي عكس طموحات الإخوان في تصدر المشهد الجديد رغم حلولهم ثالثا في ترتيب القوى التي استحوذت على مقاعد البرلمان.

وبرز رئيس حركة مجتمع السلم قرار مجلس الشورى القاضي بالامتناع عن دخول الحكومة بكون "تيون نكرنا بان من يريد أن يكون في الحكومة عليه أن يلتزم ببرنامجه الذي عرضه على الناخبين

التحولات تؤكد استشرافنا بفضل الله، فلنرض الصوف" في إشارة صريحة إلى الانتكاسات التي مني بها حزبه.

وكانت الجزائر قد أجرت انتخابات تشريعية في الـ 12 من يونيو الماضي تصدر حزب نناجها حزب "جبهة التحرير الوطني" الذي حصل 98 مقعدا، يليه نواب مستقلون موالون للرئيس تبون (84 مقعدا) ثم حركة مجتمع السلم (65 مقعدا) وأحزاب أصغر موالية للسلطة تقليديا.

واتسمت الانتخابات التشريعية بنسبة امتناع قياسية عن التصويت بلغت 77 في المئة في بلد يعيش أزمة سياسية عميقة منذ بدء الحراك الاحتجاجي عام 2019 والقمع الذي تلاه.

ومع ذلك كان إخوان الجزائر يأملون في دور أكبر في الحكومة والبرلمان بعد أن غادروا مربع التيارات الإسلامية الراديكالية حيث راهن هؤلاء وفي مقدمتهم مقري وحزبه على قيادة الحكومة والسيطرة التامة على البرلمان مستفيدين من تعويل السلطة التي مدوا أيديهم لها على المستقلين.

لكن حلم هؤلاء سرعان ما تبخر على وقع عرض سياسي محدود من تبون لهم

للانتخابات في قائمة مستقلة بدائرة غرداية (جنوب).

وتقدم بفارق كبير أمام منافسه لرئاسة البرلمان أحمد صادق، وهو مرشح حركة مجتمع السلم (حمس) الإخوانية عن دائرة الشلف (شمال غرب) والذي حصل على 87 صوتا.

ويبلغ عدد النواب 407 في المجلس الشعبي الوطني، الغرفة الثانية للبرلمان. ورئيس المجلس هو الشخصية الرابعة في ترتيب مسؤولي الدولة بعد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة (الغرفة الأولى للبرلمان) والمجلس الدستوري.

وبدت الخيبة واضحة على الإخوان الذين انخرطوا في أجندات السلطة الجزائرية بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون.

وقال رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري الجمعة "لم يبق بنا من الجزائريين: لا يصبينكم الإحباط إنما هي معركة عض الأصابع، اصبروا وربطوا سنقضي عليهم سن الأزمات والأوقات". وتابع في تغريدة على موقع تويتر "ليسوا هم الوطن ولا هم في مستوا، فلا تحزنوا عليهم، التغيير حتما قام فاعادوا أنفسكم لتكونوا وأمثالكم الوارثين. كل

وانتخب النائب المستقل إبراهيم بوغالي رئيسا للبرلمان الجزائري الجديد الذي باشر أعماله رسميا الخميس إثر الانتخابات التشريعية التي نظمت في 12 يونيو وشهدت نسبة امتناع قياسية. وحصل بوغالي على أصوات 295 نائبا، وهو طبيب خمسيني ترشح



الطموحات كانت عالية